



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس

Human Rights & Democracy Media Center

“SHAMS”

تقرير

هموم التنمية الشبابية المجتمعية والحق في المشاركة

Report

Concerns of youth Community Development and
the Right to Participate





مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

Human Rights & Democracy Media Center

“SHAMS”

تقرير

هموم التنمية الشبابية المجتمعية والحق في المشاركة

Report

**Concerns of youth Community Development and the
Right to Participate**

تقرير: هموم التنمية الشبابية المجتمعية والحق في المشاركة

الطبعة الأولى: ٢٠١٠ رام الله

إعداد التقرير: الدكتور عمر رحال

تحرير التقرير: جبريل محمد

إصدار: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – «شمس»

ما يرد في هذا التقرير من آراء يعبر عن رأي المؤلف: ولا يعكس بالضرورة موقف مركز إعلام
حقوق الإنسان والديمقراطية – «شمس»

المحتويات

٥	المقدمة
٦	أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية
١٣	التنمية المجتمعية الشبابية
١٥	آليات العمل الشبابي: سياسات وبرامج وأنشطة تجاه الشباب
٢٣	الحق في المشاركة
٢٤	مدى مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية
٢٧	مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية
٣٠	معيقات المشاركة
	آليات تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات ودورهم في التأثير على القرارات
٣١	التي لا يشاركون في اتخاذها



هموم التنمية الشبابية المجتمعية والحق في المشاركة

مقدمة

تشكل قضايا الشباب في المنطقة العربية عموماً، وفي فلسطين على وجه الخصوص، همماً جماهيرياً عاماً، يحتاج أولاً إلى فهم ودراسة وبحث وحلول، و إلى آليات عملية لتحويله إلى واقع معاش. وفي فلسطين، التي تعيش حالة استثنائية، لا يتعلق الأمر فقط بالمفاهيم والأسس العامة، إنما يتعلق بالمشاكل الموضوعية والذاتية التي تواجه قطاع الشباب، في ما يتعلق بالثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها من القضايا، والنتيجة عن عملية تاريخية صعبة مر بها الشعب الفلسطيني.

غير أن الشباب وقضاياهم ما زالت تدار أو تبحث من غير الشباب، وما زال الشباب بانتظار الخطط والبرامج التي يوعدون فيها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهي برامج لم تكن بحجم الطموح، وأنشطة دون المستوى المطلوب، وظل الشباب خارج دائرة الفعل المباشر.

يتقدم مركز «شمس» بمبادراته للمؤسسات الرسمية والأهلية وللمؤسسات الدولية المهتمة بالعمل الشبابي وللشباب والشابات، كمحاولة جادة على الطريق الصحيح، تفسح المجال أمام جميع الشباب للمشاركة والمساهمة في وضع البرامج والخطط العملية الكفيلة بتعزيز دور الشباب وبناء قدراتهم وتمكينهم في النواحي المختلفة، للخروج من الأزمة من خلال حلول يقدمها الشباب بأنفسهم وبأجندة شبابية فلسطينية.

في هذا التقرير سنعرض إلى البيئة القانونية التي يعمل في إطارها الشباب، وتحديد لمفهوم التنمية المجتمعية الشبابية، والمخاطر التي تشكل تحديات أمام الشباب كالهجرة، ومواضيع التنسيق والتشبيك الشبابي، والتطوع والمخيمات التطوعية، والنشاط الاقتصادي للشباب وبرامج الريادة والاختراع والبرامج الصحية والبيئية، كما سنعرض إلى مفهوم الحق في المشاركة مع بيان مدى مشاركة الشباب في المواقع المسؤولة أو في اتخاذ القرار أو التأثير على عملية اتخاذ القرار، وصولاً لآليات مقترحة لتعزيز دور الشباب في اتخاذ القرار أو التأثير فيه.

أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية

- ٢٩,٤٪ من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية هم من الشباب (١٥-٢٩ سنة)، منهم ٤٠,٨٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) و ٥٩,٢٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩ سنة).
- ٢٩,٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) متسربون من التعليم في العام ٢٠٠٩.
- خلال الربع الأول ٢٠١٠، ثلث الشباب (١٥-٢٩ سنة) في الأراضي الفلسطينية يعانون من البطالة، وأكثر من ثلث العاملين الشباب يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة
- ٧٢,٢٪ من شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية من الشباب (١٥-٢٩ سنة)

الواقع الديموغرافي

٢٩,٤٪ من السكان في الأراضي الفلسطينية منتصف العام ٢٠١٠ هم ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)

بلغت نسبة الشباب (١٥-٢٩) سنة في الأراضي الفلسطينية حوالي ٢٩,٤٪ من إجمالي السكان، منهم ٤٠,٨٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة و ٥٩,٢٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة. وبلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤,٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، علماً بأن تقديرات عدد السكان في الأراضي الفلسطينية منتصف العام ٢٠١٠ تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو ٤,٠ مليون. ويظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني هو شعب فتى حيث أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، مما يعني أنه ولسنوات طويلة قادمة سيبقى المجتمع فتياً.

الأسرة والزواج

ارتفاع نسبة الزواج والطلاق بين الإناث (١٥-٢٩ سنة) عنها بين الذكور في العام ٢٠٠٨

تشير بيانات الزواج والطلاق للعام ٢٠٠٨ في الأراضي الفلسطينية أن ٩٢,٣٪ من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث كانت في العمر (١٥-٢٩ سنة) مقابل ما نسبته ٨١,٥٪ للذكور. من جانب آخر تظهر البيانات أن نسبة وقوعات الطلاق للذكور في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بلغت ٥٥,٩٪ من إجمالي وقوعات الطلاق للعام ٢٠٠٨، مقابل ٧٧,٦٪ للإناث (١٥-٢٩ سنة). وتشير الإحصاءات المتوفرة لعام ٢٠٠٦ إلى أن ٢٨,٠٪ من حالات الزواج للنساء اللواتي سبق لهن الزواج (١٥-٢٩ سنة) تزوجن من أقارب من الدرجة الأولى في حين ٥٦,١٪ منهن لا يوجد لهن علاقة قرابة مع أزواجهن.

الشباب والخصوبة

تساهم الإناث في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) بنسبة ٢٦,٥٪ من معدل الخصوبة الكلية وهي الفئة العمرية الأعلى مساهمة

تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي. فاستناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ٢٠٠٧، طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ ٤,٦ مولوداً في العام ٢٠٠٧ مقابل ٦,٠ مولوداً في العام ١٩٩٧. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، حيث بلغ ٤,١ مولوداً في العام ٢٠٠٧ في الضفة الغربية مقابل ٥,٦ مولوداً في العام ١٩٩٧. أما في قطاع غزة فقد بلغ ٥,٢ مولوداً في العام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٦,٩ مولوداً في العام ١٩٩٧. وتعتبر الإناث في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) الأعلى مساهمة في معدل الخصوبة الكلية وذلك بنسبة ٢٦,٥٪ من إجمالي معدل الخصوبة.

الشباب والتعليم

٢٩,٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) متسربون من التعليم في العام ٢٠٠٩

تظهر الإحصاءات المتوفرة لعام ٢٠٠٩ أن حوالي ٤٥,٤٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) ملتحقون بالتعليم بواقع ٨٦,٥٪ في الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة)، و ٥٠,٩٪ للفئة العمرية (١٨-٢٢ سنة) و ١١,٦٪ في الفئة العمرية (٢٣-٢٩ سنة). كما تشير الإحصاءات إلى أن معدلات التسرب (سواء التحق وترك أو لم يلتحق بالتعليم أبداً) لفئة الشباب (١٥-٢٩ سنة) في الأراضي الفلسطينية قد بلغت ٢٩,٠٪ (٣٢,٨٪ للذكور و ٢٥,٠٪ للإناث).

من ناحية أخرى تشير البيانات أن نسبة الذكور (١٥-٢٩ سنة) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى بكالوريوس فأعلى تبلغ ٨,٠٪ وترتفع لدى الإناث (١٥-٢٩ سنة) لتصل إلى ١٠,٠٪. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فتبلغ النسبة لدى الذكور ٣,٧٪ مقارنة مع ٢,٥٪ للإناث لنفس الفئة العمرية. كذلك تشير البيانات إلى أن ٠,٨٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) أميون بواقع ٠,٩٪ للذكور و ٠,٨٪ للإناث.

الشباب ومجتمع المعلومات

ارتفاع نسبة استخدام الحاسوب بين الشباب في العام ٢٠٠٩ عنه في العام ٢٠٠٤

تظهر البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات خلال الخمس سنوات الماضية أن تطورا ملحوظا قد طرأ على مؤشرات النفاذ والاستخدام لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين فئة الشباب (١٥-٢٩) سنة. فقد أظهرت البيانات لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب قد بلغت ٨٧,٩٪ في الأراضي الفلسطينية (هذا يعني أن هناك حوالي ٩ من بين كل ١٠ من الشباب يستخدمون الحاسوب) بواقع ٨٧,٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٨,٦٪ في قطاع غزة، مقارنة مع ٤٧,٦٪ للعام ٢٠٠٤ على مستوى الأراضي الفلسطينية. هذا وقد انحسرت الفجوة بين الذكور والإناث فيما يتعلق باستخدام الحاسوب، حيث تبلغ نسبة استخدام الحاسوب بين الذكور ٩١,٠٪، مقابل ٨٤,٤٪ للإناث لعام ٢٠٠٩.

أما بخصوص استخدام الإنترنت فتشير البيانات إلى أن ٤٦,٧٪ من الشباب يستخدمون الإنترنت في الأراضي الفلسطينية (هذا يعني أن هناك حوالي واحد من بين كل اثنين من الشباب يستخدم الإنترنت) بواقع ٤٩,٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٢,٨٪ في قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٢٠,٣٪ في العام ٢٠٠٤. وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ، حيث تبلغ للذكور ٥٣,٠٪ وللإناث ٤٠,٢٪.

وحول امتلاك البريد الإلكتروني، فقد بلغت نسبة الشباب الذين يمتلكون بريد إلكتروني ٣٢,٩٪ في الأراضي الفلسطينية بواقع ٣٦,٠٪ في الضفة الغربية، و ٢٧,٩٪ في قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ١٤,٣٪ من الشباب في الأراضي الفلسطينية الذين يمتلكون بريد إلكتروني في العام ٢٠٠٤، فيما بلغت هذه النسبة في العام ٢٠٠٩ للذكور والإناث ٤٠,٩٪ و ٢٤,٥٪ على التوالي.

أما فيما يتعلق بالهاتف النقال فتظهر البيانات أن نسبة الشباب الذين يمتلكون هاتف نقال تبلغ ٦٣,٢٪ في الأراضي الفلسطينية (هذا يعني أن هناك حوالي ثلثي الشباب يمتلكون هاتف نقال) بواقع ٦٧,٠٪ في الضفة الغربية، مقابل ٥٧,٠٪ في قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٣٤,٩٪ في العام ٢٠٠٤، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث حيث بلغت ٧٢,٧٪ للذكور و ٥٣,٣٪ للإناث في العام ٢٠٠٩.

وتشير بيانات مسح الثقافة الأسري، ٢٠٠٩ أن ٥٦,٧٪ من الشباب (١٥-٢٩) سنة الذين لديهم وقت فراغ يقضون وقت فراغهم في مشاهدة التلفاز والفيديو بشكل رئيسي، في حين بلغت نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب والإنترنت خلال أوقات فراغهم ١٤,٤٪، من جانب آخر بلغت نسبة الشباب الذين يمارسون الألعاب الرياضية بشكل رئيسي خلال أوقات فراغهم ٦,٠٪.

الشباب والصحة

حوالي خمس الشباب يمارسون عادة التدخين في العام ٢٠٠٦

تظهر بيانات مسح صحة الأسرة ٢٠٠٦ أن ١٧,٦٪ من الشباب غير المتزوجين في الأراضي الفلسطينية يمارسون عادة التدخين، وترتفع نسبة الشباب في الضفة الغربية الذين يمارسون عادة التدخين إلى ٢٠,٥٪ مقارنة مع نظرائهم في قطاع غزة ١٢,٥٪. ويفيد ٤٣,٥٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) أن السبب الرئيسي للتدخين هو حب الاستطلاع (٤٤,٦٪ في الضفة الغربية و ٤١,٢٪ في قطاع غزة). وبالنسبة للأمراض المزمنة، فإن ٢,٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل.

الشباب والعمل

خلال الربع الأول ٢٠١٠، ثلث الشباب (١٥-٢٩ سنة) في الأراضي الفلسطينية (٣٢,٢٪) يعانون من البطالة كما أن أكثر من ثلث العاملين الشباب يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة

يتم تصنيف العلاقة بقوة العمل إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى مجموعة النشيطين اقتصادياً (تتكون من المشتغلين والمتعطلين عن العمل)؛ أما المجموعة الثانية فهم مجموعة غير النشيطين اقتصادياً (تتكون من الطلاب المتفرغين للدراسة، والمتفرغات لأعمال المنزل، والعاجزين عن العمل، وكبار السن، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل). وتشير بيانات الربع الأول لعام ٢٠١٠ إلى أن ٣٣,١٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) نشيطون اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية بواقع (٣٥,٣٪ في الضفة الغربية و ٢٩,٦٪ في قطاع غزة)، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب لنفس الفترة ٣٢,٢٪، وسُجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) بواقع ٣٥,٧٪ مقابل ٢٨,١٪ بين الأفراد (٢٥-٢٩ سنة). من جهة أخرى، تركزت معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٢٩ سنة) الذين أنهوا ١٣ سنة دراسية فأكثر بواقع ٣٩,٥٪.

وأما على مستوى النشاط الاقتصادي، فتشير البيانات إلى أن حوالي ثلث الشباب (١٥-٢٩ سنة) يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة (٣٣,٨٪)، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي شغل ما نسبته ٢١,٧٪ منهم. وحول مهن الشباب العاملين، فإن ٢٤,٥٪ منهم يعملون في مهن الخدمات والباعة في الأسواق و ٢١,٣٪ يعملون في المهن الأولية.

الشباب والانتفاضة

حوالي ثلثي شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية من الشباب (١٥-٢٩ سنة)

تشير البيانات إلى أن ٧٢,٢٪ من الشهداء في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى هم من الشباب (١٥-٢٩ سنة) بواقع ٦٩,٧٪ في الضفة الغربية و٧٢,٧٪ في قطاع غزة، مع العلم أن العدد الكلي لشهداء الأراضي الفلسطينية بلغ ٧,٢٣٥ شهيدا حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، منهم ٥,٠١٥ شهيدا في قطاع غزة، و٢,١٨٣ شهيدا في الضفة الغربية، منهم ٥,٢٢٢ في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة في الأراضي الفلسطينية، (١,٥٢٢ شهيدا في الضفة الغربية في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة، و٣,٦٤٧ شهيدا في قطاع غزة).

هجرة الشباب من فلسطين

تشير الإحصاءات الرسمية وفي مقدمتها إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء المركزي إلى أن الشباب يمثلون حوالي ٢٧٪ من إجمالي السكان (منهم ٤٠٪ مراهقون و٦٠٪ شباب). وقد بلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى. ويُظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني شعبٌ فتي، حيث إن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، ما يعني أننا، ولسنوات طويلة قادمة، سوف نكون تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبياً رغم انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة.

الشباب والرغبة بالهجرة

تشير المعطيات الرسمية خلال السنوات الماضية أنه تم التقدم بحوالي ٤٥ ألف طلب للهجرة للمثليات الدبلوماسية الأجنبية في الأراضي الفلسطينية. حيث تُظهر الإحصاءات أن حوالي ثلث الشباب يفكرون بالهجرة (٤٥٪ للذكور و١٨٪ للإناث). وعند البحث بالأسباب التي دعتهم للتفكير بالهجرة نجد أن السبب الرئيسي هو الوضع الاقتصادي (٩٦٪ للذكور، و٦٦٪ للإناث)، يلي ذلك عدم توفر الأمن والأمان (٨٠٪ للذكور و٧٣٪ للإناث)، ثم الأسباب السياسية (٦٢٪ للذكور، و٣٣٪ للإناث)، ثم الأسباب الاجتماعية (٤٨٪ للذكور و٤٥٪ للإناث).

كما أن الشباب يفكرون في الهجرة بسبب بطئ في عملية التنمية والتطوير داخل الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى محاربة الاقتصاد الفلسطيني بشتى الطرق والوسائل مما جعل أعدادا كبيرة من الأسر الفلسطينية تعاني الفقر والفاقة، الوضع الاقتصادي المتردي، وبسبب الوضع السياسي المتمثل في انسداد الأفق للعملية السياسية، والأوضاع الأمنية الغير مستقرة، هذا إلى جانب الوضع الاجتماعي. كما أن للهجرة أسبابها الداخلية فالفلسطينيين أنفسهم أسهموا في تزايد نسبة المهاجرين الشباب من خلال سوء الأوضاع السياسية بسبب الانقسام، كما أن النظام السياسي

الفلسطيني لعب دورا سلبيا في كثير من الأحيان، عندما اقتصرت الوظائف في القطاع العام على فئة معينة وبسبب عدم تكافؤ الفرص والمنافسة أدى ذلك على الإحباط واليأس والتفكير الجدي في الهجرة. كما أن خطة الحكومة تتحدث حول الشباب بخجل مع تأكيدها على أن الدولة ستقوم بهمة الشباب وعدم وجود برنامج وطني فلسطيني مرحلي واستراتيجي لرعاية الشباب الخريجين وانتشار البطالة أدى بشكل أو بآخر لتفاقم الظاهرة، وحتى وجود خطط عبر القطاعية لا يحل المشكلة وذلك بسبب أننا ما زلنا نتحدث عن الشباب بشكل نظري .

خطورة الهجرة

تتمثل خطورة هجرة الشباب من الأراضي الفلسطينية في إفراغ الأرض، وفي البعد الديمغرافي فمن ناحية فإن جلب وإسكان المستوطنين في الأراضي المحتلة يخلق ظروفا من شأنها أن تجعل تلك المستوطنات بمثابة ضم واقعي لتلك الأراضي إلى إسرائيل لأنها تجعل من حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير أمرا صعبا، وذلك لما تنطوي عليه من جلب للمستوطنين الجدد للإقامة فيها، والذي من شأنه أن يعمل على تغيير الطبيعة السكانية للأراضي المحتلة، خاصة بعد طرد المواطنين الأصليين منها لإحلال المستوطنين مكانهم. يضاف إلى ذلك كله أن إسرائيل تهدف من سياستها أن تجعل من المستوطنين الإسرائيليين أغلبية سكانية في تلك الأراضي حيث يمكنها أن تشارك مستقبلا في تقرير مصير الأراضي المحتلة. كما أن فلسطين لا تمتلك مصادر مالية وأن العنصر الأساسي هو العنصر البشري والذي يعتبر الاستثمار الأساسي. وبالتالي فإن هجرة الشباب تؤدي إلى افتقار المجتمع الفلسطيني لعناصره وكفاءاته العلمية.

رغم المخاطر الجسام التي تنطوي على الهجرة إلى الخارج إلا أن الفكرة لا تزال تسيطر على غالبية الشباب الذين قاموا باللجوء للدول الأوروبية للحصول على تأشيرات للهجرة لأمريكا وكندا والنرويج أملا في إيجاد ملاذا آمنا يضمن لهم حياة هادئة ومستقرة بعيدا عن الحصار والإغلاق والدمار والخراب الذي يطاردهم باستمرار حتى في أحلامهم.

الشباب والفقير

بلغ خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي ٢,٣٠٠ شيكل إسرائيلي (حوالي ٥١٨ دولارا أمريكيا)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ١,٨٣٧ شيكلا إسرائيليًا. وتُظهر الإحصاءات أن ٥٧٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني خلال عام ٢٠٠٦، في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر الشديد حوالي ٤٤٪. من ناحية أخرى، شكلت الأسر التي يرأسها شباب حوالي ١٠٪ من إجمالي عدد الأسر، وقد بلغت نسب الفقر بينها ٥٤٪ وشكلت حوالي ٩٪ من إجمالي الأسر الفقيرة، فيما بلغت نسبة الفقر الشديد بين صفوفهم حوالي ٣٩٪ وشكلت ما نسبته ٩٪ من إجمالي الأسر التي تعاني من الفقر الشديد.

البيئة القانونية للعمل الشبابي

يعمل الشباب حسب تعريف الخطة الوطنية للشباب في اطارين قانونيين اساسيين هما قانون التعليم العالي، وقانون خاص بالشباب على المستوى النظري، اما على المستوى العملي فيفتقد قانون التعليم العالي لأي نص يعطي الطلبة الجامعيين وطلبة الجامعات المتوسطة مكانة كطرف من اطراف العملية التعليمية يحق له المشاركة في صنع القرار الخاص بالتعليم العالي سواء كان ذلك على المستوى العام ام على مستوى المؤسسة التعليمية.

اما على صعيد قانون رعاية الشباب الذي كان مطروحا على لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي الاخير وجرى عقد لقاءات متخصصة بشأنه، فان تعطل المجلس التشريعي لم يعطه فرصة النقاش ضمن مجرى القراءات المختلفة في المجلس وبالتالي اقراره واصداره.

وقد شاركت عديد من المؤسسات الشبابية في هذا النقاش الا ان خلافا بين الوزارة والمؤسسات الشبابية ظهر جليا في النقاشات المبكرة للمشروع.

وعلى هذا لا زال هذا القطاع الهام يفتقر إلى إطار قانوني ناظم للعمل الشبابي، والتقصير يقع هنا ليس فقط على تعطل المجلس التشريعي، بل على ضعف الفعل الشبابي الضاغط باتجاه وضع مدونة سلوك تحكم هذا العمل لحين إصدار قانون رعاية الشباب.

التنمية المجتمعية الشبابية

تحتل التنمية الشبابية المجتمعية مركزاً متقدماً من حيث أهميتها، ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً، لارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، وأيضاً لما للشباب من أهمية كبيرة في عملية التغيير المجتمعي، إلى جانب دورهم الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل، ومن هنا يجب أن يحظى الشباب باهتمام خاص على مستوى الحكومات والمؤسسات، من خلال وضع السياسات والبرامج والأنشطة التي تترقي بدورهم في المجتمع.

إن تشجيع وتقوية الشباب للعمل بفاعلية وبشكل متساو لإحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم، يأتي من خلال عملية مستمرة يشارك فيها الشباب في بناء وتعزيز مهاراتهم وسلوكياتهم، ومعارفهم، وتجاربهم، ليكونوا مؤهلين وجاهزين للمستقبل. ويتأتى ذلك من خلال توفير الدعم والفرص والخدمات لإيجاد علاقات صحية مع الشباب، توفر دعماً معنوياً ونفسياً مستمراً، وتوجههم وتساعدهم وتمكنهم من الحصول على الفرص والخدمات المتوفرة بشكل دائم، لأخذ دورهم في التعبير والمشاركة والتعلم واتخاذ القرارات وتقوية وتطوير مهاراتهم بما يؤهلهم كقادة مستقبليين للمجتمع.

من منظور محلي يجب أن تستند التنمية المجتمعية في المقام الأول إلى التصور الوطني لماهية التنمية، أخذة بعين الاعتبار الأوضاع غير المستقرة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الخاص بالشعب الفلسطيني، والتركيز على بناء مقومات الصمود، ضمن شمولية الإطار التنموي المتضمن مهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات المختلفة للشعب الفلسطيني.

ولا تتحقق التنمية المجتمعية إلا بوضع برامج متكاملة للتنمية بمفهومها الشامل، وهي بحاجة إلى تضافر جهود المنظمات والمؤسسات الأهلية إلى جانب جهود السلطة بهذا المجال، على أن يكون الهدف من تلك البرامج التوافق بين القدرة المحدودة للمجتمع وتوفير بيئة ملائمة من خلال الاستخدام الأمثل لقدرة المجتمع. وعليه، يمكن القول إن تنمية المجتمع في فلسطين تعني أول ما تعنيه التنمية المستدامة والمتواصلة، بالإضافة إلى شموليتها وعدم تركيزها على جانب من جوانب التنمية دون آخر.

بالتالي، يجب النظر إلى الفئات الشابة كشركاء متساوين، ويجب التعامل معهم كموارد قيمة في تحديد القضايا المهمة وإيجاد الحلول، وتكمن أهمية ذلك في مشاركة الشباب في عملية التحول الديمقراطي، وتفعيل دورهم في إرساء مبادئ الحكم الصالح، حيث يعتبر الحكم الصالح من أهم العوامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وهو بمعناه البسيط إنشاء مؤسسات – سياسية وقضائية وإدارية – تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها

مؤسسات تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الصالح أيضاً على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوجه عام.

إن تمكين الشباب من استعمال قدراتهم وتطوير منهجية تفكيرهم، وامتلاك الخبرة، يمكن أن يشكل أحد أهم روافد التنمية الشبابية المجتمعية، وليس أدل على ذلك من العمل التطوعي، حيث يلعب دوراً مهماً في التنمية المجتمعية، وهو بهذا المعنى يحظى بأهمية خاصة، وذلك لدوره في التنمية، إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية إيجابية، وتكمن أهميته ودوره ليس على صعيد الفرد فحسب، وإنما على مستوى المجتمع ككل، وما يعنيه من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة، ومحافظته على القيم الإنسانية، وبالتالي فهو تجسيد لمبدأ التكافل الاجتماعي، واستثمار حقيقي نافع لأوقات الفراغ.

عندما نتحدث عن التنمية الشبابية المجتمعية فإننا نتحدث عن برامج، تهدف للتغيير، هذا يتطلب منا جميعاً العمل بشكل تراكمي ومستمر، وألا يكون عملنا موسمياً ومتناثراً هنا وهناك. لا بد أيضاً أن يكون هناك بناء لقدرات المؤسسات الجديدة والناشئة، و الاقتراب من البرامج والأنشطة التي تكون مثار جدل ونقاش في المجتمع الفلسطيني، وأن نتناول موضوعات شبابية ملحة، وأن نتبنى الابدعات والاختراعات الشبابية، لذا نرى أن نسيج تستطيع تكثيف عملها في جميع المواقع والبحث دائماً عن شركاء حقيقيين وجادين من أجل مساعدتها في تحقيق التغيير المنشود.

آليات العمل الشبابي : سياسات وبرامج وأنشطة تجاه الشباب

التنسيق والتشبيك بين المؤسسات الشبابية

لا يخفى على أحد أن غالبية البرامج والأنشطة الشبابية السابقة بشقيها الرسمي وغير الرسمي، امتازت بالعمل الارتجالي غير المخطط، والنابع من موقف آني، وبالتالي لم تعتمد على المؤشرات أو الأولويات بقدر ما اعتمدت على توجهات المانح وأجندته لتلك اللحظة، ولم يؤخذ بعين الاعتبار الواقع المعاش ومتطلباته، رغم إنفاق ملايين الدولارات من قبل عشرات المؤسسات على النشاطات والبرامج الشبابية، لكن السؤال المهم والمشروع في ذات الوقت، هل كان لهذه البرامج والأنشطة أي دور تغييرية؟ وهل كان لهذه النشاطات والبرامج أثر ملموس؟ ما هو تأثير ذلك على الثقافة والتوجهات والبيئة الذهنية للشباب؟ وهل تمت مساعدة الشباب لكي يكونوا مشاركين فاعلين في التخطيط والتنفيذ والإشراف والتقييم في الحياة العامة وفي جوانبها المختلفة؟ وهل شعر الشباب أنهم يأخذون دورهم بما يتلاءم مع نسبتهم العددية في المجتمع وقدراتهم وإمكانياتهم، واحتياجاتهم، وأولوياتهم؟، أم كانت أدوارهم في كثير من الأحيان للاستعراض والديكور؟.

كل ذلك أدى إلى تناقض المشاريع في الميدان، وهدر للمال والجهد والوقت، والتنافس غير المشروع، والتخبط وعدم المأسسة، وغياب الشفافية والمصادقية والمساءلة والمحاسبة، وتعطيل الحياة الديمقراطية، ما أدى إلى إخفاقات عديدة كانت نتائجها خطيرة، لم تطل القائمين على المؤسسات الشبابية فحسب، بل شملت الممولين أيضاً.

تتقاطع وتتشابه غالبية المؤسسات الأهلية في برامجها الموجهة للشباب، ويلاحظ أن هذه المؤسسات تطرح البرامج ذاتها، وقليلة هي المؤسسات التي تطرح برامج مميزة عن غيرها، كما يلاحظ هذا التميز في بعض البرامج الجديدة والمؤثرة في الواقع الشبابي بغية تمكين الشباب ليس على الصعيد المعرفي فقط، وإنما على صعيد التمكين الاقتصادي، من خلال مجموعة من المشاريع الريادية تركت أثراً واضحاً على الشباب.

ومع ذلك، مازلنا نجد أن هذه المؤسسات تتشابه في برامج التنقيف المدني كالدورات وورش العمل والمحاضرات والندوات في مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التطوعي وغيرها من البرامج، بمعنى آخر تتزاحم هذه المؤسسات ولا تتعاون في برامجها الموجهة للشباب، ولا نجد مؤسسة شبابية تطرح برامج مستقبلية غير تقليدية، فالغالبية منها تركز على موضوعات التنقيف دون غيرها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود تخطيط سليم أو منهجية في العمل تؤدي إلى التراكمية في الخبرة والإنجازات، والذي من شأنه أن يضيف إضافات نوعية على البرامج التقليدية. هذا عدا عن إن التوجه التمويلي لبرامج الشباب يفرض في غالب الأحيان اتجاهات العمل في الميدان.

كل ذلك يطرح مهمات أصيلة على الشباب والمنظمات الشبابية المختلفة، عنوانها الحقيقي هو

سؤال: بم، ومن أين نبدأ، والإجابة على ذلك لا تعني مجرد بناء الخطط أو تحديد الاحتياجات والأولويات، بل تعني قياس الإمكانيات الذاتية للشباب وقدرتهم على وضع القضية الشبابية موضع الاهتمام الأول بغض النظر عن توجهات أي منظمة شبابية.

من هنا تكمن أهمية الأطر الناظمة للعمل الشبابي كمنظمات قاعدية واسعة وقادرة على تلمس احتياجاتها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تشكيل مجلس أو هيئة شبابية في كل محافظة من محافظات الوطن، ويكون هذا المجلس أو الهيئة مشكلاً من المؤسسات الشبابية أو عضويات شبابية فردية وفاعلة، في تلك المحافظة. ويمكن في هذا المجال التعاون مع البلديات، ومديرية الشباب والرياضة في تلك المنطقة، وتكون مهمة هذا الجسم العمل على تطوير العمل الشبابي ووضع الخطط والإستراتيجيات، ومساعدة وتمكين المؤسسات الشبابية في المحافظة، للوصول إلى مصالح مشتركة بعيدة المدى، من خلال بناء تحالفات بين جميع الشركاء للعمل المشترك بكل تفاصيله، من حيث البرامج والأهداف والعمل والمهام والآليات والخطط والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم. وبما يطرح الأجندة الشبابية كموضوع فعل لا مجرد موضوع تمويل خارجي، مع عدم وضع أي فيتو على التمويل إلا ما هو مجمع عليه وطنياً، لكن يجب أن تكون الأجندة نابعة من الشباب ومن أجل الشباب.

إن النظر إلى المستقبل فيما يخص البرامج، يحتاج إلى برامج تمكينية وبرامج ذات طابع تنموي يحسها الشباب كقيم مادية مجسدة بجهدهم، فيما الاستمرار في تنفيذ البرامج التقليدية، سيقال من فرص دافعية الشباب للانخراط في أنشطة وبرامج هذه المؤسسات، ورغم أن بعض المؤسسات تعودت على ربط الشباب ببرامج البيئة وأنشطتها، على سبيل المثال، إلا أنها تقوم بذلك كونه مشروعاً من المشاريع العديدة التي تنفذها وفي مجالات مختلفة.

من الضروري جداً أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين جميع المؤسسات التي تعمل مع فئة الشباب، ولا بد أن يأخذ شكل التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات شكلاً متطوراً وديناميكياً في العمل وتغليب الجوانب المهنية على جميع الأهداف السياسية والحزبية الضيقة. إن أهمية هذه البرامج تكمن باعتبارها برامج شبيهة معدومة في أجندة المؤسسات، فالعمل بمثل هذه البرامج إلى جانب البرامج الموجودة أصلاً سيغطي بالتأكيد جميع الجوانب الخاصة بالشباب.

العمل التطوعي والمخيمات الصيفية والتطوعية

تتبع أهمية العمل التطوعي من قيمته التربوية والاخلاقية، ودوره في بناء الانسان المنتمي لمجتمعه وهمومه، هذا عدا عن دوره في دعم العملية التنموية بجهود طوعية قادرة على تغطية النقص الذي ينتج عن وضع الحكومة لاولويات لا تشملها مجالات العمل التطوعي، لذا من المهم العودة للعمل التطوعي الشبابي لما يشكله من أهمية في تنمية إمكانيات الشباب وقدراتهم، بالإضافة إلى أهمية الموضوع في عملية التنمية المجتمعية وأيضاً في تواصلهم مع مجتمعهم، والعمل التطوعي بحد ذاته هو مشاركة في عملية البناء، وهو في الوقت ذاته يرسخ فيهم قيماً إيجابية مجربة من خلال خبرة مارسها الشباب الفلسطيني سابقاً وانقطعت بعد قيام السلطة الوطنية.

من هنا يعتبر العمل التطوعي وسيلةً من وسائل النهوض بالمجتمعات، وهو شكلاً من أشكال المشاركة على اختلافها، سيما في ظل الأوضاع غير الطبيعية التي تمر بها الدول والمجتمعات من حين إلى آخر، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مثل هذه الأعمال ستعمل على الحد من أوقات الفراغ، حيث أفاد ما نسبته ٤٧,٣٪ من الشباب أن لديهم وقت فراغ كافٍ، و٢٧,٢٪ أن لديهم وقت فراغ كبير، والمسألة ليست بحاجة إلى طرح أفكار مكررة، فهناك العديد من الدراسات والأبحاث، بل والمؤسسات التي تهتم وتدعو لإعادة الاعتبار للعمل التطوعي، ولكن من الأهمية بمكان أن تكون هناك برامج عملية تحول العمل التطوعي من فكرة الى واقع ملموس على شكل برامج وأنشطة مستدامة وليست موسمية أو فئوية، واعتبار العمل التطوعي جزءاً لا يتجزأ من أنشطة وبرامج المؤسسات.

أما المخيمات الصيفية التي تقوم المؤسسات الشبابية بتنظيمها بشكل دوري، فهي ذات مردود إيجابي على المشاركين من حيث توجيه سلوكهم، وتنوع ثقافتهم تعليماً وإبداعياً وأدبياً، إضافة إلى سد وقت الفراغ عندهم، أضف إلى ذلك البرامج والمسابقات الثقافية والأدبية.

كما أن مخيمات العمل التطوعي لا تقل أهمية عن سابقتها، حيث تنظم المؤسسات الشبابية الكثير من مخيمات العمل التطوعي سواء المحلية أو العالمية، لقناعتها أن مثل هذه المخيمات تعمق أو أصرر التعاون والعلاقات بين الشباب الفلسطيني والشباب العالمي، وفي ذات الوقت إطلاع الآخرين على التجارب الفلسطينية بالأعمال التطوعية، إلى جانب الاستفادة من تجارب الآخرين.

البرامج الاقتصادية – الاجتماعية الصناعات التقليدية والحرف الشعبية

يعيش الشباب مشكلات مجتمعهم، وفي الوقت ذاته لهم مشاكلهم الخاصة بهم، للشباب أحلامهم وآمالهم وتطلعاتهم وهم يحملون دائما بتحقيقها في المستقبل، وعادة ما تكون هذه القضايا أهدافا يضعها الشباب نصب أعينهم لتحقيقها في المستقبل، لسنا هنا بصدد الحديث عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشباب، ولكن المطلوب من المؤسسات الشبابية طرح برامج تُحد من هذه المشاكل، وفي الوقت ذاته العمل على حلها، فالقلق الذي يعيشه الشباب لا بد من تبيده من خلال هذه البرامج، فالزواج وتكوين الأسرة والعمل وارتفاع الاسعار مع ثبات الدخل، كلها تصب في قلق الشباب من المستقبل، كيف تعمل المؤسسات الشبابية على الحد من هذا القلق وكيف لها في ذات الوقت أن تعمل للمواجهة؟ لا نستطيع أن نجيب بشكل تفصيلي عن الآليات والبرامج، بطبيعة الحال المؤسسات الشبابية وحدها لن تكون كافية للمواجهة والحد من هذا القلق، فلا بد من العمل بشكل مشترك مع القطاع الحكومي لإيجاد الدعم الكافي لإنجاح مثل هذه البرامج، ولكن البرامج التي قد تُطرح ستكون طويلة الأمد، فهي تحتاج إلى تغيير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

لذلك لا بد من تأسيس بنك خاص بالشباب بالاشتراك بين الحكومة والمؤسسات الشبابية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، من أجل دعم الشباب في المجالات المختلفة، وفي مقدمتها المشاريع الاقتصادية، والمبادرات الشبابية والاسكان .. الخ.

إلى جانب ذلك لا بد من دعم وتطوير الصناعات التقليدية والحرف الشعبية (الأشغال التقليدية). ومن الأهمية الالتفات إلى الصناعات الشعبية التقليدية ودعمها وتطويرها، كما أن الأهمية تكمن في النفاذ الشباب إلى هذه الصناعات واحيائها من جديد بعد أن اندثر الكثير من المهن الشعبية التقليدية التراثية الفلسطينية، وأصبحتنا نشاهدها فقط من خلال "بوسترات" لمؤسسات دولية تهتم بهذا الجانب، فعلاوة على القيمة التراثية الجمالية لهذه الموروثات، فإن لها بعدا اقتصاديا تنمويا، من هنا لا بد من إحياء ودعم وتطوير الصناعات الشعبية التقليدية، والاهتمام بالمهن التراثية، ليس فقط من أجل الحفاظ على التراث الوطني الفلسطيني فقط، بل من أجل تشجيع الشباب على العمل بهذه المهن، للحد من البطالة، ولديمومة هذه المهن وتوارثها، وإبقاء الأولاد والأحفاد في عملية تواصل موضوعي ما بين الأصالة والحداثة.

وعليه فلا بد من توفير التدريب اللازم لتطوير هذه الثروة الذاتية والحفاظ عليها من التشويه والاندثار، وفي المقابل ضرورة الترويج للمنتجات التراثية لتسويقها بأسعار مقبولة تكفل لممتهنيها الديمومة والبقاء والاستمرارية، إن دعم هذه المنتجات يجب أن يكون عن طريق الإعفاءات الضريبية والجمركية ووجود فترة سماح، ومن خلال حمايتها وإعطائها الأولوية في التسويق، وإقامة المعارض لهذه المنتجات، وتنفيذ الحملات الدعائية لتراثنا الوطني محليا ودوليا، وذلك من خلال وسائل الإعلام، والنشرات، و«البوسترات»، وإقامة المعارض المحلية، والدولية عن طريق سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج.

الاختراعات والأبحاث الشبابية

لا تقل برامج الإبداعات الشبابية أهمية عن سابقتها حيث أن هناك طاقات كامنة عند القطاع الشبابي، ولكن معظم هذه الطاقات تُهدر في أعمال غير نافعة لعدم وجود المؤسسات والمراكز الكافية التي تتبنى هذه الطاقات والإبداعات والمواهب بغية تطويرها والعمل عليها حتى تصل درجة الاحتراف، إضافة إلى إشكالية يعاني منها الشباب أنفسهم وهي عدم مشاركتهم في النشاطات المختلفة التي تقيمها بعض المؤسسات لأسباب كثيرة، فكم هي البرامج التي تعمل على اجتذاب الطاقات الشبابية، وهل هي موجودة أصلاً؟ لا بد للمؤسسات الشبابية من تبني برامج وأنشطة مختلفة تنمي هذه الإبداعات وبالتالي تبنيها، هذه الطاقات والإبداعات الشبابية إذا وجدت الأرضية المناسبة والمؤسسة التي تطرح البرامج وتتبنى المواهب، يستطيع الشباب الموهوبين عند ذلك التوجه إلى العنوان المناسب، فكم هي الطاقات والإبداعات الشبابية في المجتمع الفلسطيني المشتتة والتي لا تخدم مجتمعها بشيء، لا شيء إلا لعدم وجود مثل هذه المؤسسات والخبرات القادرة على اكتشاف الطاقات والإبداعات لدى الشباب وتنميتها خدمة للشباب ولمجتمعهم.

فمن الأهمية بمكان أن تتبنى المؤسسات الاختراعات والإنجازات والإبداعات الشبابية على المستوى الوطني، فكثيرة هي الاختراعات الشبابية التي تنتظر من يراها أو يتبناها أو يدعمها، فهناك اختراعات شبابية في مجال الهندسة، وفي مجال الحاسوب، والطاقات، والاتصالات، والمواصلات، وغيرها من التخصصات، هذه الاختراعات تنتظر مبادرة من المؤسسات الشبابية، فلا يكفي الحديث عن بناء القدرات والتمكين والقيادة الشابة، رغم أهميتها، بل المطلوب حصر هذه الإبداعات والإنجازات والاختراعات من أجل رعايتها وتمكين أصحابها للانطلاق بها إلى الأمام، لكي يكون المردود عاماً، ولكي نخطو خطوة للأمام.

أما مشاريع التخرج التي ينجزها الشباب قبل تخرجهم من الجامعات والكليات والمعاهد فهي كثيرة ومميزة وأصيلة، ويمكن البناء عليها وتطويرها، إذا ما تم الانتباه لها، مطلوب من المؤسسات الشبابية التواصل مع الجامعات والمعاهد والكليات الفلسطينية ليس لغرض عقد نشاطات توعوية تثقيفية، بل من أجل التواصل مع الطلبة الذين ينجزون مشاريع مميزة ورائدة، فلا يكفي أن تقوم الجامعات بعقد مهرجانات توظيف سنوية لطلبها وتقديمهم إلى الشركات والمؤسسات، المطلوب من الجامعات ومن المؤسسات الشبابية على حد سواء تشكيل لجنة دائمة لعقد مؤتمر سنوي لبحث الإنجازات الطلابية، سواء الأبحاث المقدمة أو مشاريع التخرج بشقيها النظري والتطبيقي.

أما البرامج البحثية فرغم العدد الكبير للمؤسسات الشبابية، ورغم تعدد البرامج والأنشطة المختلفة، إلا أن برامج البحث العلمي تكاد يكون مختفية من عمل وبرامج المؤسسات الشبابية. لا يكفي بناء البرامج والأنشطة فقط، فنحن بحاجة إلى برامج بحثية شبابية جادة، هذه البرامج ستفصح المجال أمام الشباب المتميزين الذين يسعون إلى المساهمة في عملية التنمية بأبعادها المختلفة في فلسطين، من خلال تشجيعهم لإنجاز الأبحاث والدراسات التي تتحلّى بمستوى عالٍ من

الموضوعية والدقة وفي التحليل والنقد، وإلى تشجيع الإبداع الشبابي في إثراء المحتوى المحلي، وعلى تنمية قدراتهم العلمية، وتحفيزهم للتعلم في القضايا التي تهتم مجتمعهم الكبير، وإلى وضع الحلول والآليات التي تُخرج العمل الشبابي من دائرة القول إلى دائرة الفعل، فالباحثون الشباب يتزايد عددهم باطراد، ولا بد من أن يواكب هذا التزايد نمو في عدد المؤسسات التي ترعى وتهتم بنشاطهم الثقافي والعلمي وتوظف طاقاتهم الفكرية وتحفزهم على الإنتاج المعرفي، من أجل توفير مرجعية أكاديمية للعمل الشبابي في فلسطين، إلى جانب بناء قاعدة من المعلومات العلمية والبيانات لصانع القرار، وبناء تجمع أكاديمي يدافع عن حقوق الشباب ويعمم الوعي بتلك الحقوق.

من هنا لا بد من إنشاء مركز دراسات شبابية لتوفير البيانات والدراسات والأبحاث والمعلومات عن الشباب، فلا يخلو نشاط يناقش أوضاع الشباب من الحديث عن أهمية هذه الفئة في المجتمع بكل أبعادها ومضامينها، والملاحظ أن الجهود غير منظمة وغير منسقة تجاه هذه الفئة، وخلال إعداد هذه الدراسة تبين أن المعلومات الخاصة بالشباب موزعة ومقسمة بين هذه المؤسسات، ان أهمية إنشاء مراكز أبحاث ودراسات شبابية، تكمن في المقام الأول بمعرفة الاحتياجات والاولويات، وتالياً البرامج والنشاطات، هذا إلى جانب استناد واسترشاد صانع القرار في سياساته المختلفة تجاه الشباب، وأيضاً رفد المكتبات العامة والخاصة بأدبيات تتناول موضوعات شبابية.

برامج الإعلام وتكنولوجيا المعلومات

حتى الآن لا نستطيع الحديث عن اعلام شبابي حقيقي وحاضر في الوعي الشبابي الفلسطيني، سواء كان مقروءا او مسموعا او مرئيا او الكترونيا، ولا تعطي وسائل الاتصال الجماهيري المحلية مساحة ذات قيمة لطرح قضايا الشباب بشكل عميق يشرك الشباب في طرح قضاياهم، هذا يتطلب من وسائل الإعلام الخاصة والعامة أفراد مساحات للموضوعات الشبابية، بل واستحداث برامج تُعنى بالشباب، وتسلط الضوء على احتياجاتهم وأولوياتهم وبمشاركة الشباب أنفسهم. ومع أن بعض وسائل الإعلام تحاول بين الفينة والأخرى ملامسة قضايا الشباب، إلا أن ذلك لا يعدو كونه إشارات موسمية متقطعة لا تأتي ضمن سياق خطة أو رؤية، وحتى المؤسسات الشبابية لا زالت غير قادرة ذاتيا وموضوعيا على طرح برامج اعلام جديدة عن الشباب، وكل ما يقدم هو تقليد لا يراعي الخصوصية، يقع على عاتق المؤسسات الشبابية استحداث مثل هذه البرامج حتى لو كانت مدفوعة الأجر، وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك فإننا نطمح إلى أن تكون هناك مطبوعات دورية وبرامج إذاعية وتلفزيونية خاصة بمؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الشبابية.

برنامج تكنولوجيا المعلومات: لا زال الشباب يتعامل مع الصحافة الالكترونية وما تقدمه الشبكة المعلوماتية كجزء من التسلية لا سيما «الانترنت»، وليس خافياً على أحد مدى تأثير هذه الوسائل سواء كانت مقروءة أو مرئية على الشباب، لذلك نجد أعدادا كبيرة من الشباب يستخدمون هذه الوسائل في جوانب سلبية ولساعات طويلة، وبات من الضروري أن تكون هناك برامج وأنشطة في جوانب تكنولوجيا المعلومات ليس لأن هناك استخدامات سلبية وإنما بهدف توضيح وبيان أهميتها في بناء الشخصية وتنمية القدرات، وللاستفادة منها في الدراسة والحياة العملية، هذه البرامج ستفتح آفاقاً رحبة وواسعة أمام الشباب وستمكنهم من التعرف على موضوعات مختلفة، بالإضافة إلى تعرفهم على تجارب الآخرين. وإذا كان البعض يعتبر ذلك وسيلة من وسائل الغزو الثقافي، فإنه ينبغي على المؤسسات الشبابية أن تستفيد من النواحي الإيجابية في التقدم العلمي لهذه الثروة في تكنولوجيا المعلومات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية المتلاحقة وأهميتها للشباب، فإننا نجد أن المؤسسات الشبابية لا تطرح هذا الموضوع على بساط البحث من أجل العمل عليه.

يوجب دخول العالم ما يُعرف بعصر العولمة على المؤسسات الشبابية المختلفة الوقوف أمام هذه الظاهرة بجدية واستغلالها لمصلحة الشباب، فأى من المؤسسات الشبابية أو العاملة مع الشباب لا تطرح برامج من شأنها تعريف الشباب بتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي الاستفادة هؤلاء الشباب من هذه المعلومات لتطوير البرامج والأهداف والعمل في ذات الوقت على تحقيقها. إن المطلوب هو استحداث برامج تلبي احتياجات الشباب.

فعلى سبيل المثال، يجب إدخال البرامج المهنية في نشاطاتها جنباً إلى جنب مع البرامج العملية الأخرى، مثل برامج تكنولوجيا المعلومات والتي يستفيد منها الشباب في المستقبل، معنى ذلك أن البرامج التي تُطرح الآن هي تثقيفية توعوية قد تدخل في السياق الاستهلاكي، ومع أهميتها وضرورتها لتنشئة الشباب تنشئة إيجابية، إلا أنها لا تمكن الشباب في المستقبل، فالمطلوب برامج تساعد الشباب في مواجهة المستقبل وإعدادهم الإعداد الصحيح.

برامج صحية وبيئية

يلاحظ المراقب لنشاطات المؤسسات الشبابية، أن هناك إهمالاً واضحاً وتقليصاً في برامج وأنشطة المؤسسات الشبابية المتعلقة بموضوعات الصحة الشبابية كالتربية الجنسية والانجابية، والأمراض الجنسية، وتنظيم النسل، وغيرها من الموضوعات الحيوية، فقبل التعرف على الحقوق وأساسيات التربية المدنية والديمقراطية، يجب على الإنسان أن يتعرف على جسمه أولاً. يجهل كثير من الشباب والشابات أجسادهم وهذه مشكلة لا تقتصر على الحاضر بل ستؤثر في المستقبل على أولادهم، فعدم اطلاع الوالدين على التطورات الفسيولوجية والجسمانية لأبنائهم قد يخلق لهم المتاعب والمصاعب في المستقبل.

إن عدم الاهتمام بهذا الأمر سيؤدي الجميع أسرى للعادات والتقاليد البالية التي تسبب الكثير من المشاكل، وإذا اعتدنا أن الوالدين سيقومان بهذا الدور فإننا حتماً سنقع في الخطأ، لا شك أن هناك نسبة من الآباء يقومون بتثقيف أبنائهم بهذا الموضوع، ولكن ما هي هذه النسبة؟ باعتبار أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شرقي فإنه يعتبر الحديث في المواضيع الجنسية من المحرمات، وإذا اعتدنا أيضاً أن المناهج المدرسية تغطي هذه الجوانب، فإن هذا الجانب أيضاً يعتريه الكثير من الشك، ليس لأن المناهج لا تتناوله بل لأن الحديث فيه يعتبر نوعاً من المحرمات في الكثير من المدارس، وفي الغالب فإنه يتم حذف الموضوع وإحالة للقراءة الشخصية، ومع أن هناك بعض الأساتذة يقومون بتدريسه، إلا أن ذلك لا يعدو كونه لمحة بسبب الإحراج الذي قد يحصل من جراء التعمق بالموضوع.

أما البرامج والأنشطة البيئية فتكاد تخلو أنشطة وبرامج المؤسسات الشبابية على اختلافها من الموضوعات البيئية، باستثناء بعض المؤسسات التي تعمل على زيادة تفاعل الشباب في الموضوع البيئي. فإننا نجد نقصاً واضحاً في الوعي البيئي عند الشباب بشكل عام، فرغم تنفيذ بعض المؤسسات لبعض المشاريع البيئية، إلا أننا ما زلنا بحاجة إلى تضافر الجهود، وإنشاء برامج وأنشطة شبابية تعنى في موضوع البيئة وحمايتها من التلوث والأضرار التي قد تلحق بها جراء عدم الوعي، فالبيئة السليمة والنظيفة بالتأكيد هي عامل وقاية من الأمراض والأوبئة الفتاكة، هذا إذا ما علمنا أن نسبة الشباب المدخنين في الضفة الغربية تبلغ (٢٣,١٪) مقابل الشباب المدخنين في قطاع غزة (٦,٥٪).

إن وجود إدارة حكومية تعنى بالموضوع البيئي في فلسطين، لا يُعفي المؤسسات الأهلية من مسؤولياتها تجاه الشباب وتوعيتهم، فغرس القيم الإيجابية في نفوس الشباب لحماية البيئة هو مسؤولية الجميع. إن زيادة تفاعل الشباب مع الموضوع البيئي يكون من خلال تعاون جميع المؤسسات الأهلية والشبابية والحكومية المهتمة بهذا الموضوع، فإصدار الكتيبات والنشرات وحده لا يكفي في زيادة الإسهام في الحفاظ على البيئة، وبالتالي لا بد من وجود أنشطة وبرامج مستدامة تعنى بالموضوع البيئي والموجهة للشباب أكثر من أي فئة أخرى.

الحق في المشاركة

لمناسبة اليوم العالمي للشباب والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٩ . أصدر مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» تقريراً حول مشاركة الشباب: «الحق في المشاركة»، وجاء في التقرير، أن توسيع قاعدة المشاركة هي تعزيز لمبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، هي تعزيز لمبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن، وتعزيز لمكانة الشباب في المجتمع، على طريق إحداث تغييرات جوهرية تشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، فلا يكفي الاعتراف الشكلي بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها الشباب والسعي الدائم لإتاحة المجال أمام الشباب لجهة التعليم والعمل وغير ذلك ، والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة جميع الفئات بما فيها الشباب في بلد يعتمد أساساً على موارده البشرية ، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

إن المشاركة السياسية هي شأن عام، لا يمكن للفرد أن يكون مؤثراً، أو مشاركاً، أو فاعلاً فيها ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن هناك عراقيل وعقبات كثيرة لمشاركة الشباب أهمها النظرة السلبية من قبل المجتمع لعمل الشباب في الجانب السياسي، ولكي يشارك الشباب بفاعلية لا بد من إزالة جميع العقبات والعراقيل من طريقهم استناداً إلى الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وكافة الإعلانات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة. والتي تؤكد على الحق في المشاركة الكاملة والفاعلة في جميع مناحي الحياة بما يضمن حقوقهم الأساسية .

إن تبوء الشباب المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية لم يعد يعتبر أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب، بل يتعدى ذلك في أن مشاركتهم السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحهم. فدون مشاركة الشباب مشاركة فعالة ، لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة، وبما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية. يتطلب ذلك إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين التي تحد من تطور مشاركة الشباب ، إلى جانب ذلك لا بد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشباب، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية، مثل مشروع قانون رعاية الشباب .

إن المشاركة السياسية بشكل عام هي أكثر انخفاضاً بين فئات الشباب عنها في الفئات الأخرى ، ولا يعني ذلك أن الشباب يشاركون بفاعلية أكثر في الفصائل والأحزاب الفلسطينية سواء لجهة العضوية ، أو لجهة المشاركة في الهيئات المختلفة لهذه التنظيمات. ولهذا الواقع أهمية في معرفة وتلمس اتجاهات التحول الديمقراطي في فلسطين، فالمجتمع السياسي الفلسطيني بتركيبته القائمة يتحيز نحو الرجال الكبار، الأمر الذي يؤدي إلى لا مبالاة قطاعات واسعة الشباب والإحساس بالاغتراب السياسي، وبما يولد ظواهر غريبة عن المجتمع الفلسطيني.

مدى مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية

يقصد هنا بالمشاركة، كل ما يتصل باتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة أو في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها. وهي أيضاً العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة، ووضع أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

تنظم اللوائح الداخلية على اختلاف تسمياتها عملية مشاركة أعضائها الشباب في عملية صنع القرار، وعلى الرغم من النصوص الجميلة الواردة في هذه اللوائح، إلا أنها لا تعدوا كونها نصوصاً على ورق في كثير من الأحيان، ومع ذلك لا نستطيع الجزم أن كل المؤسسات تتساوى لجهة مشاركة الشباب في مواقع، بمعنى أن هناك تمايز بين هذه المؤسسات لجهة مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية أو فيما يعرف بالقيادة.

وعلى الرغم من أن هذه القيادة في كثير من الأحيان تكون مئة أو هبة من السماء لصاحبها أو صاحبته، فليس سراً أن تبوء المراكز القيادية في المؤسسات الشبابية المختلفة تكون بغير الانتخابات، والتي يستعاض عنها بالتعيين أو بالتركية أو بالأقدمية أو من خلال العلاقة الشخصية أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي. وحتى في حالة ممارسة الديمقراطية من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية والنزيهة، إلا أنها تبقى ديمقراطية قاصرة بفعل الفرض والاملاء أحياناً، و«الكولسات» الداخلية والجهوية والمناطقية والعشائرية أحياناً أخرى.

إن المؤسسات الشبابية تحاول في كثير من الأحيان أن تبرر ذلك، بدلاً من القيام بما هو واجب تجاه مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية، وكل مؤسسة لها تبريرها ووجهة نظرها التي تدافع عنها وترى أن هذه الطريق أو تلك أملت عليها ظروف ذاتية وموضوعية وأجبرتها في نهاية المطاف على أن تسلك مثل هذا السلوك سوء كان ديمقراطياً أو متناف مع الديمقراطية. وتأسيساً على ما سبق يمكن عرض مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية على النحو التالي:

١- **النوادي الشبابية:** تتمحور مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية في النوادي أولاً من خلال الهيئة التأسيسية والتي تكون مسؤولة عن تسيير أمور النادي لفترة لا تزيد عن ١٢ شهراً وثانياً من خلال الهيئة الإدارية والتي يتم انتخابها عن طريق الاقتراع السري المباشر من قبل أعضاء الهيئة العامة ويكون ذلك كل سنتين مرة.

بالنسبة للهيئة العامة فإن مشاركتها تكون من خلال اللجان المتخصصة والتي يتم تشكيلها حسب المناصب المختلفة للنوادي حيث تكون هذه اللجان مؤوسه من قبل عضو في الهيئة

الإدارية ومهمتها وضع الخطط والبرامج والمساعدة في تنفيذها هذه هي الأدوار التي يشارك من خلالها الشباب في مواقع المسؤولية في النوادي الرياضية.

٢- الأطر الشبابية: تنص اللوائح والأنظمة الداخلية لجميع الأطر الشبابية على حق الشباب في أن يكونوا أعضاء فاعلين وعاملين في هذا الإطار أو ذلك عن طريق الانتخاب والترشيح، والذي يعني تبوء الشباب المواقع القيادية ومع أن هذا حقاً أصيلاً للشباب، لكن من خلال المقابلات التي أجريت مع ممثلي الأطر الشبابية المختلفة «منظمة الشبيبة الفتاوية، اتحاد شباب الكتلة الإسلامية، الجماعة الإسلامية، اتحاد الشباب التقدمي، اتحاد شباب الاستقلال، اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني الشبيبة الفلسطينية، شبيبة حزب الشعب. تبين أن هناك انتخابات وتعيينات، وتزكية، وأقدمية ومع أن الجميع يجمع على أن الانتخابات الديمقراطية المباشرة والسرية هي الأساس في تمكين الشباب في المشاركة في المواقع القيادية والمشاركة بشكل عام إلا أن بعض الظروف حالت دون ذلك على حد تعبيرهم.

ولا تقف الانتهاكات الممنهجة للديمقراطية الداخلية من خلال تعطيلها أو الالتفاف عليها عند هذا الحد، وإنما يتعدى ذلك بخرق النظام الداخلي وعدم الالتزام به لجهة استمرار العضو القيادي في موقعة، فعلى الرغم من اشتراط بعض اللوائح أن يكون الشخص الذي يقف على رأس هرمها الإداري أو التنظيمي طالباً نلاحظ أن هؤلاء ليسوا طلاباً، بل أن بعضهم أقرب من أن يكون جداً لحفيد أو حفيدة قادمة. وبالإضافة لذلك نلاحظ في بعض هذه المؤسسات والأطر أشخاصاً تزيد أعمارهم عن ٣٧ عاماً وتصل أحياناً إلى ٤٥ عاماً ويتبوأ المراكز القيادية، على الرغم من أن الأنظمة الداخلية لديهم تشترط عمراً أقل من ذلك بكثير، مما يحرم الشباب من حقهم في المشاركة في موقع المسؤولية، ومخالفين بذلك الأنظمة الداخلية التي وضعوها.

٣- المؤسسات الشبابية: لا يختلف الحال في المؤسسات الشبابية عنه في الأطر لجهة مشاركة الشباب في موقع المسؤولية، ويتضح ذلك من خلال حق الانتخاب والترشيح للعضو العامل. والذي يعني إمكانية مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية عن طريق الانتخابات الديمقراطية المباشرة والسرية، لكن بعض المؤسسات الشبابية تعاني مثلها مثل الأطر الشبابية من وجود أشخاص على رأسها لا تنطبق عليهم شروط العضوية مما يعني حرماناً للشباب من ممارسة حقوقهم بالمسؤولية والقيادة، ويعزو البعض هذا الأمر إلى إمكانية الاستفادة من التجربة والخبرة الذي يضطلع بها هؤلاء الأشخاص على اعتبار أنهم متمرسون في العمل. ومع أن لهذه المؤسسات لوائحها الداخلية ودساتيرها إلا أنها قلما تلتزم بهذه اللوائح، والاعتقاد السائد بعدم وجود المساءلة والمحاسبة، وعدم وجود التقاليد الديمقراطية بالمعنى الحرفي للكلمة من الأسباب الرئيسية لإبقاء الوضع على ما هو عليه الآن، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ذلك يعود أيضاً إلى نظام المحاصصة في بعض المؤسسات.

٤- **المشاريع الشبابية:** يختلف الأمر فيما يخص المشاريع الشبابية التابعة للمؤسسات الأهلية التي تعنى في العمل مع المجموعات الشبابية. وهذا يعود في كثير من الأحيان إلى عوامل عدة أهمها صغر حجم الأعضاء، واختفاء العامل السياسي في كثير من الأحيان، حيث أن هذه المؤسسات أهلية وغير حكومية وغير سياسية، قد تكون أجندتها مختلفة عن أجندة المؤسسات الشبابية الأخرى.

ولهذا نجد أن مشاركة هؤلاء الشباب في موقع المسؤولية والقيادة في المشاريع الشبابية أكثر من المؤسسات الشبابية الأخرى، بحيث يترك لأعضاء هذه المشاريع حرية اختيار الأنشطة المختلفة بالإضافة إلى إشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ في أحيان كثيرة، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عقد اللقاءات الدورية لهم سواء أسبوعياً أو شهرياً. وهذا يعني بطبعه الحال إشراكهم المتواصل في مواقع المسؤولية بالإضافة إلى ما ذكر، هناك الانتخابات الداخلية التي تجري في هذه المشاريع لاختيار أشخاص في موقع المسؤولية.

يبقى أن نقول أن الأعضاء في هذه المشاريع هم أصلاً من الأشخاص المستهدفين والتي تقوم المؤسسات الأهلية بتنظيم نشاطات وتدريبات مختلفة لهم لاسيما في موضوعات تتعلق في القيادة الشبابية والاتصال وبناء الفريق والديمقراطية والضغط والمناصرة وغيرها من الموضوعات، ولهذا نجد أن بعض المشاريع تكون معنية تماماً لإشراك هؤلاء الشباب في مراكز القيادة وصنع القرار، لأن عكس ذلك يعني تعارضاً لما تقوم بتعليمه وتدريبه وتثقيفه لهؤلاء الشباب.

مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية

من الواضح أن المؤسسات الشبابية على اختلافها، لا تتميز فيما بينها لجهة مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية، وبالتالي فإن المؤسسات المبحوثة على اختلافها، ينطبق عليها فيما يعرف بالمشاركة بالإعلام. وبالتالي لم تصل هذه المؤسسات إلى مبدأ المشاركة الديمقراطية لأعضائها لجهة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المختلفة سواء كانت هذه النشاطات متعلقة بالشباب أنفسهم أو بالمؤسسة بشكل عام، ويمكن لنا أن نجمل مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية في مؤسساتهم على النحو التالي:

١- النوادي الشبابية: من خلال الإطلاع على النظام الداخلي للنادي نلاحظ أن هناك هيتين من الناحية الفعلية يقوم الشباب من خلالها بالمشاركة في اتخاذ القرارات وهي الهيئة الإدارية والهيئة العامة.

أ. الهيئة الإدارية: حسب المادة ٢٨ من النظام الداخلي للنادي تتولى الهيئة الإدارية تصريف شؤون النادي اليومية سواء كانت مالية أو إدارية أو رياضية أو ثقافية وغير ذلك من الصلاحيات المناطة بها، وتتكون الهيئة الإدارية في العادة من ٧-١٣ عضواً، وهذا يعني أن مشاركة الشباب في النادي من أعضاء الهيئة العامة، شبه معدومة على اعتبار أن القرارات المختلفة هي من اختصاص الهيئة الإدارية بل مناط بها أصلاً، وهذا عائد كما ذكرنا أعلاه إلى النظام الداخلي.

ب. الهيئة العامة: يبدو من النظام الداخلي للنادي أن مشاركة الشباب في اتخاذ القرار سنوية، بمعنى آخر أن الشباب يشاركون في اتخاذ القرار عندما تجتمع الهيئة العامة اجتماعها السنوي، وبطبيعة الحال لا يكون هناك مشاركة للشباب في اتخاذ القرار في الأعمال اليومية للنادي ولكن الهيئة الإدارية على سبيل المثال لا تستطيع إعادة العضوية لعضو تم فصله من النادي بقرار منها إلا بعد إقرار ذلك من الهيئة العامة أولاً. وهذه أولى المشاركة الشبابية في اتخاذ القرار وليس واضحاً إذا ما كان هذا الأمر في اجتماع الهيئة العامة السنوية، أو انه يتم الدعوة لذلك باجتماع طارئ.

تقتصر المشاركة الشبابية بشكل عام على الاجتماع السنوي للهيئة العامة حيث أن للهيئة العامة الحق في بحث التقارير المالية والإدارية وانتخاب الهيئة الإدارية إضافة إلى أية موضوعات أخرى تقترحها الهيئة الإدارية أو الهيئة العامة. وفي المقابل لا يجوز للهيئة العامة نقاش أو الاشتراك في غير المسائل المحددة في جدول الأعمال، إلا إذا وافقت الهيئة العامة من خلال موافقة الأغلبية المطلقة، هذا بطبيعة الحال يحد من مشاركة الشباب في اتخاذ القرار بسبب التقيد الإداري لها ويطلق العنان في المقابل للهيئة الإدارية في اتخاذ القرارات دون مشاركة فاعلة من الهيئة العامة، مما يضعف مشاركة الشباب في اتخاذ القرار.

٢- الأطر الشبابية: بالعودة إلى أدبيات الأطر الشبابية المختلفة فإنها تتقاطع فيما بينها في عملية مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار ومع أن تسميات هيئاتها القاعدية والوسيطية والعلوية تختلف من حيث المسمى إلا أنها تؤدي إلى نفس الغرض بصرف النظر عن التسمية.

ومع هذا التقاطع تختلف الأطر الشبابية لجهة مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار عن النوادي مثلاً في وجود هيئة وسيطة بين الهيئة العامة والهيئة الإدارية مما يعني مشاركة أوسع للشباب في عملية صنع القرار ولهذا سنحاول وبإيجاز التعرف على هذه الهيئات وكيفية المشاركة الشبابية بها.

أ. المؤتمر العام: وهو أعلى هيئة تشريعية إلى جانب أنه الهيئة التمثيلية العامة لكافة فروع الأطر الشبابية ويتم انتخاب هذا المؤتمر من خلال الهيئة العامة، ويعقد اجتماعاته سنوياً أو كل ثلاث سنوات، وهذا عائد إلى النظام الداخلي لهذا الإطار أو ذلك، وبالتالي فإن المشاركة الشبابية القاعدية كما ذكرنا في السابق تقتصر فقط على عملية انتخاب هؤلاء الأعضاء للمؤتمر العام، أما مشاركة أعضاء المؤتمر العام فهي مقتصرة على مناقشة البرامج والأنظمة إضافة إلى وضع الخطط والتوجيهات المختلفة، إلى جانب نقاش الدورة السابقة، وأخيراً فإن المؤتمر العام يقوم بانتخاب الهيئة القيادية الوسيطة والتي تختلف تسميتها من إطار إلى آخر من لجنة مركزية إلى مؤتمر إلى المجلس العام أو المجلس الحركي وغير ذلك من التسميات إلا أنها تتقاطع في المهام والاختصاصات.

ب. الهيئة الوسيطة: كما ذكرنا أعلاه تختلف تسمياتها من إطار إلى آخر، ولكن الاختصاصات متقاربة. يتم انتخاب الهيئة الوسيطة من قبل المؤتمر العام، وتعتبر الهيئة الوسيطة السلطة العليا بعد اجتماع المؤتمر العام حيث تقوم بالإشراف المباشر على قرارات المؤتمر، وتقوم بانتخاب الهيئة التنفيذية للإطار، وبرسم الخطط اللازمة لتنفيذها، وبطبيعة الحال فإن عملية صنع القرار كما هو واضح مقتصرة على مجموعة من الشباب يتم انتخابهم من قبل المؤتمر العام وفي العادة لا يقل العدد عن ٣٣ ولا يزيد عن مئة عضو وهذا يعني تطوراً في أن المشاركة الشبابية في هذه الهيئة، والمقتصرة على أعضائها دون غيرهم، تجدر الإشارة إلى أن جميع الأطر الشبابية تتقاطع في اجتماعات هيئاتها الوسيطة لا سيما بالفترة الزمنية وهي ستة شهور.

ج. الهيئة الإدارية: وقد تسمى الهيئة العليا أو السكرتاريات أو المكتب التنفيذي، تتكون هذه الهيئات من ٧-١٥ شخصاً، وتجتمع أسبوعياً أو كل أسبوعين، وهي الجهة التنفيذية الأولى والمسئولة عن تسير الأمور اليومية للإطار والإشراف اليومي على المجريات، إضافة إلى متابعة قرارات الهيئات الأخرى.

باختصار فإن عملية المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار في الأطر الشبابية المختلفة تكون مقتصرة كما بينا سابقا من خلال الأجسام التنظيمية.

وبشكل يومي لا يوجد مشاركة شبابية في عملية صنع القرار، وتكون المشاركة في أوجها في عملية صنع القرار فقط من خلال الاجتماعات التي تعقد للهيئة العامة في المواقع وهي مختلفة التوقيت من موقع إلى آخر وهذا يعود إلى سهولة دعوة أعضاء الهيئة العامة مثل الجامعات على سبيل المثال والتي تعقد الأطر الطلابية اجتماعاتها القاعدية شهريا أو حسب الضرورة، ولكن بشكل عام مشاركة الشباب على المستوى الوطني للأطر سنوية، وهذا يكفي للتدليل على مدى المشاركة وفعاليتها دون الإغراق بالتفاصيل، يبقى أن نقول أن مشاركة الشباب في الأطر تشبه المثلث متساوي الأضلاع فهي مشاركة واسعة في القاعدة وضيقة في الأعلى.

٣- **المؤسسات والمشاريع الشبابية:** قبل الحديث بشكل تفصيلي عن مدى مشاركة الشباب في عملية صنع القرار في المؤسسات الشبابية تجدر الإشارة إلى أنها تتقاطع مع النوادي الشبابية في عملية المشاركة ولهذا لن نتطرق إلى عملية المشاركة في هذه المؤسسات لان ذلك تكرر.

أما فيما يخص المشاريع الشبابية فإن المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار تتخذ شكلان الأول هناك مشاريع شبابية تترك جميع التفاصيل لأعضائها بمعنى آخر أن عملية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات ترجع للشباب أنفسهم وهذا ينطبق على جميع النشاطات بصرف النظر عن طبيعتها، بهذه المشاريع نلاحظ أن الشباب يجتمعون ويقررون وينفذون جميع نشاطاتهم، ومؤسساتهم هي عبارة عن مراقب لهم ليس أكثر وزيادة على ذلك فإن المؤسسة توفر البيئة والإمكانيات المختلفة من أجل تسهيل سير الأعمال والنشاطات المختلفة والتي تكفل للشباب مشاركة فاعلة وأكبر في عملية صنع القرار.

أما الشكل الثاني فهو قيام المجموعات الشبابية بالمشاركة في عملية صنع القرار بنسبة أقل من النوع الأول ومع أنهم يجتمعون ويقررون إلا أن قراراتهم لا تكون سارية المفعول إلا بعد موافقة منسقي البرامج الشبابية في هذه المؤسسات وإدارة المؤسسات بطبيعة الحال، ويلاحظ أن الشباب في هذه المؤسسات هم الذين يقررون طبيعة نشاطاتهم المختلفة والتي في غالبيتها يتم الموافقة عليها من قبل المؤسسة، وبإيجاز نستطيع أن نقول أن مدى مشاركة الشباب في النوع الثاني محدود. هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بعض المواضيع لا يستطيع الشباب المشاركة بها لجهة اتخاذ القرار مثل الأمور المالية والإدارية.

على الرغم من وضوح عملية المشاركة من خلال الأنظمة واللوائح للمؤسسات الشبابية على اختلافها، إلا أنها من الناحية العملية ليست كذلك لأسباب قد تبدو موضوعية وأخرى ذاتية، ومع تفهمنا في بعض الأحيان للظروف الموضوعية والتي كثيرا ما تكون مؤقتة وعرضية، إلا أننا لا نستطيع أن نتفهم ديمومة الظروف الداخلية والتي تحرم الشباب من الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية، وعليه فإن المؤسسات الشبابية مطالبة بالاحتكام إلى أنظمتها الداخلية، بل وإلى تفعيل هذه الأنظمة والالتزام بها نصاً وروحاً.

معوقات المشاركة

تعتبر طبيعة النظام الاجتماعي من أهم الإشكاليات والمعوقات في مشاركة الشباب السياسية كذلك النظام الانتخابي السائد ومدى ديمقراطيته، والذي جاء تعبيراً عن النظام الاجتماعي في فلسطين، إلى جانب الأساس السياسي والمرجعية الدستورية والقانونية لذلك. فالمشاركة السياسية الأولى للفلسطينيين وبما تتصف به من شمولية تمت بناء على محددات اتفاق أسلو، والاتفاق الانتقالي طابا - واشنطن، بعبارة أخرى فقد تمت الانتخابات تحت سقف الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية ومحدداتها، والتي حرمت أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح، واقتصر ذلك على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى العائدين وبعض سكان القدس الشرقية، وقد حددت هذه الاتفاقيات عدد أعضاء المجلس التشريعي وصلاحياته.

إن ضعف الحياة السياسية وتعثر عملية التحول الديمقراطي، نابع في الأساس من الاعتقاد السائد في المجتمع بأن المشاركة السياسية تتمثل وتتحصر في عملية الانتخاب والترشيح، بعبارة أقصر ينظر إلى عملية المشاركة بأنها عملية موسمية تنتهي بانتهاء الانتخابات، لا تأخذ بعين الاعتبار أي جهد سياسي منظم ودائم ومشاركة مستمرة، تتمثل في المشاركة الفاعلة في النشاط الفعال للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. إلى جانب ذلك تجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه، هي أيضاً من العقبات التي تحول دون عملية التحول الديمقراطي، فالتغيير الديمقراطي وإمكانية التبدل تمثل مصلحة ليس فقط لفئة بعينها وإنما لجميع الفئات المهمشة. إلى جانب ذلك فإن بعض الفئات المهيمنة على مجريات الأمور ترى في عملية التحول والتغيير تهديداً لها قد يفقدها مواقعها وامتيازاتها ولهذا تقاوم التغيير.

على الرغم من أن الشباب يشكلون أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني من الناحية العددية، إلا أنهم من الناحية الفعلية ليسوا كذلك، فهم يمثلون أقلية بالمفهوم السياسي، مما يعني سيطرة فئة على مجريات الأمور. وعليه فإن النظام السياسي هو الذي يجعل من المساواة حقيقة واقعية، سواء أكانت المساواة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة، وهو الذي يحقق مبدأ الأمة مصدر السلطات من خلال إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية والدورية، والتعددية السياسية، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وسيادة القانون ومحاربة الترهل الإداري، واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

آليات تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات ودورهم في التأثير على القرارات التي لا يشاركون في اتخاذها

يعتمد تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم الشبابية في المقام الأول على وجود حياة ديمقراطية حقيقية، والمساحة الحقيقية الممنوحة للشباب لجهة حرية الرأي والتعبير، بما يضمن تكافؤ الفرص أمام جميع الشباب للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على المساواة والعدالة، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى ما نسبته ٢١,٢٪ من الشباب يشاركون فقط في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي.

بالعودة إلى الأنظمة واللوائح الداخلية للأطر والمؤسسات والمشاريع والنوادي نلاحظ بشكل واضح أن هذه المؤسسات تعتبر دور أعضائها في اتخاذ القرار ومشاركتهم في مناقشة ورسم سياسة وخطط مؤسساتهم حقوق وواجبات لهم. ذلك يعتبر جيد من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فما زال اليون شاسعا بين هذا وذاك، ما دمنا نتحدث عن آليات تعزيز دور الشباب في عملية اتخاذ القرار ودورهم في التأثير على القرارات التي لم يشاركوا بها.

كثيرة هي القرارات المهمة والمصيرية التي يتم اتخاذها من قبل مجموعة من الشباب تقف على رأس الهرم لهذه المؤسسة أو تلك، وتكون بالتالي عملية المشاركة في حدودها الدنيا والذي لا تتعدى إعلام الشباب الآخرين في أحسن الأحوال، أي أن القرار الذي اتخذ يتم إبلاغه للآخرين عن طريق إعلامهم بذلك، دون الأخذ بالمبدأ الديمقراطي من خلال المشاركة الفعلية والتي يمكن أن يعبر عنها بالتصويت، أو بالشورى، من خلال مناخ ديمقراطي يتمثل في بداية في إيجاد هامش لإبداء الرأي، بعبارة أخرى إفساح المجال للشباب للتعبير عن آرائهم بشكل ديمقراطي، ولكن كيف لنا أن نتصور مشاركة وتفاعل وحرية رأي وتعبير لدى الشباب أن لم يكن لهذه المؤسسات تقاليد ديمقراطية. وبطبيعة الحال فإن وجود التقاليد الديمقراطية في المؤسسات هو نتاج عملية تراكمية طويلة، لا يمكن أن تكون ذات طابع إداري، بقدر ما هي ممارسة سلوكية، وقناعة ذهنية، أن مثل هذه الحرية والتقاليد ستفسح المجال أمام الشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها. ويمكن إيجاز آليات تعزيز أدوار الشباب في عملية اتخاذ القرار بالتالي:

١. إن للمؤسسات الشبابية المختلفة هيئات قيادية مختلفة التسميات، أي أن أعضاء هذه الهيئة هم المسؤولين عن إدارة وتنفيذ المهام اليومية لهذه المؤسسة أو تلك، وبالطبع فإن كل شخص من هؤلاء الأعضاء يناط به حسب اللائحة الداخلية مسؤولية معينة، من الممكن أن يكون لكل منصب لجنة مساندة مشكلة من مجموعة من الشباب يرأسها العضو القيادي مهمتها وضع الخطط والبرامج والنشاطات المختلفة لهذه اللجنة، هذا من شأنه أن يفعل الشباب في الهيئة العامة من جهة ومن جهة ثانية يتم إشراكهم في عملية اتخاذ القرار، ويشعرهم بالأهمية لجهة تحقيق ذاتهم بالإضافة إلى تحملهم المسؤولية. ويؤدي ذلك باعتقادنا إلى تطوير وتقوية العلاقة ما بين الشباب وهيئاتهم المختلفة.

٢. يمكن أن يكون الاستبيان أو الاستمارة طريقة من طرق آليات تعزيز دور الشباب في عملية اتخاذ القرار للمؤسسات التي تطمح إلى النجاح والتقدم دائماً والتي تقوم في العادة في إشراك أعضائها إذا أرادت أن تتخذ قرارات مهمة ومصيرية.
٣. إطلاع وإعلام الشباب أول بأول على التطورات والنتائج على اختلافها، وليس القصد هنا كما أشرنا سابقاً المشاركة بالإعلام، بمعنى اتخاذ القرار وبعدها إعلام الشباب أن القرار اتخذ، على العكس تماماً يجب أن يكون اطلاعهم وإعلامهم بالموضوعات على أرضية مشاركتهم واستشارتهم ومشاورتهم.
٤. الاستشارة الدورية لأعضاء الهيئة العامة واستمراج آرائهم في مجموع المواضيع المختلفة للمؤسسة.
٥. يجب أن يكون هناك اجتماعات دورية للهيئة العامة من أجل وضعها في صورة الأوضاع، والاجتماعات العامة بطبيعة الحال تعزز المشاركة الشبابية في اتخاذ القرارات وعلى كل المستويات.
٦. وجود صندوق للاقتراحات في المؤسسات المختلفة، من شأن هذه الاقتراحات أن تعبر وإن كان بجزء يسير عن المشاركة الشبابية في هذه المؤسسة أو تلك.
٧. لقاءات دورية بين الهيئات العليا والشباب وتحت عناوين مختلفة مثل اليوم المفتوح أو اللقاء الشهري أو غير ذلك من التسميات، كما أن مثل هذه اللقاءات بطبيعة الحال تعزز من مشاركة الشباب.
٨. قد يكون هناك جلسات أو اجتماعات تقييم لعمل قامت به المؤسسة ويدعى إليه أعضاؤها من أجل مناقشته من جميع الجوانب بغية الاستفادة من التجربة سواء أكانت سلبية أم إيجابية. هذا بالطبع يفتح الباب على مصراعيه ل طرح وجهات النظر وبالتالي الوصول إلى تقييم إيجابي يؤدي في المستقبل إلى تطوير الأداء.
٩. تفويض جزء من السلطة والصلاحيات، فالمركزية في العمل تؤدي في كثير من الأحيان إلى إعاقته، فلا أحد يستطيع أن يعمل دون العودة إلى من أهم في موقع المسؤولية. وبذات الوقت لا يوجد ديمقراطية في عملية اتخاذ القرار، فتفويض بعض الصلاحيات يعني إشراك الآخرين في اتخاذ القرار وهذا بالطبع ينعكس إيجاباً على العمل ويضفي عليه الحيوية والديناميكية.
١٠. بث القيم الديمقراطية والارتقاء بأسلوب الحوار البناء ليؤدي في نهاية الأمر إلى تعزيز دورهم في اتخاذ القرارات.
١١. الاستفادة، يمكن للمؤسسات الشبابية أن تستخدم الاستفادة بين أعضائها في حال وجود قضايا مصيرية، وإن من شأن ذلك أن يعزز دور الشباب في عملية صنع القرار داخل مؤسساتهم، ويمكن أن يستخدم مثل هذا الأسلوب في المؤسسات ذات العضوية الكبيرة والممتدة.



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس

Human Rights & Democracy Media Center

“SHAMS”

رام الله، فلسطين، عمارة راحة، ط 2
خلف الممثلة الألمانية

Ramallah, Palestine, RAHA Bldg, 2nd floor
Behind the German representative office
Tel: 022985254, Fax: 022985255, P.O.Box 429

E-mail: info@shams-pal.org
c_shams@hotmail.com

www.shams-pal.org
www.shams-pal.org